



Ref: 212

Date: 10/05/2023 (Courtesy Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Secretariat of the United Nations, Office of High Commissioner for Human Rights, and with reference its letter dated 07th March 2023, concerning Human Rights Council Resolution 43/14 entitled "Adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context", has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq on the above-mentioned topic.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the United Nations, Office of High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest considerations.

Geneva, 10th May 2023

**The Secretariat of the United Nations, Office of High Commissioner
for Human Rights/ Geneva**

Encl: Contribution (8pages)



8, Impasse Colombelle 1218 Grand
Saconnex, Geneva, Switzerland

www.mofa.gov.iq
genpm@mofa.gov.iq

Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

212 العدد: حقوق الانسان/2
التاريخ: 2023/05/15

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها الى أمانة الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 07 آذار 2023، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق بشأن "السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق في مجال حقوق الانسان".

تغتتم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لأمانة الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، عن فائق تقديرها واحترامها.

جنيف 10/آيار/2023

أمانة الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان



- قرر مجلس الوزراء تأليف فريق برئاسة وزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة وعضوية كل من (وزير التربية ، وأمين بغداد ، ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ، ورئيس هيئة المستشارين ، ومحافظ المحافظة المعنية ، ورئيس الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء ، ومدير عام دائرة التنمية الاقليمية في وزارة التخطيط) يتولى الفريق المشكل على التخطيط والعمل والاشراف على تأسيس المدن الجديدة وايجاد بيئة حيوية لانجاحها وبضمنها الاراضي المحيطة بمطار بغداد والاراضي المميزة في المحافظات كافة ، وتحقيق التوازن بين دعم مشروعات الاسكان لذوي الدخل المحدود وبين تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين للمشاركة في إنشاء هذه المدن وتهينة الخدمات ورفع جودتها، بالاضافة الى تطبيق أنظمة اقتصادية تنافسية ولوائح ومعايير جودة عالمية ملائمة للبيئة المحلية خلال التنفيذ ووضع اليات وضوابط ومعايير لتوزيع الاراضي والاستثمار في هذه المدن وتسهيل إجراءات منح الاجازات الاستثمارية وكذلك اقتراح نماذج التمويل، ورفع مستوى الخدمات الحكومية وحوكمة أشكال الاجراءات الخاصة بهذه المدن كافة وتقديمها بالكفاءة المطلوبة .

- قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٢٢ ، على تمليك قطع الاراضي السكنية والدور في مجمعات خانصور (التأميم) ودوكري (حطين) وبورك (اليرموك) وكوهبل (الاندلس) ناحية الشمال / قضاء سنجار، وتل القصب(البعث) ناحية الفيروان / قضاء سنجار ، ومجمعات تل عزيز (القحطانية) وسيبا شيخدري (مجمع الجزيرة) وكرزك (العدنانية) ناحية القحطانية / قضاء البعاج ،الى شاغليها من الايزيديين.

- قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٣/٢٠٢٣ ، الموافقة على إقرار التوصية (٥/ح) من محضر الجلسة (١٧) للمجلس الوطني للاسكان الخاص باستثناء الارامل والمطلقات والمعوقين من ذوي الاحتياج الخاص حصراً من المشمولين بالفقرة (٢/أ) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تخفيض (٢٠%) من سعر الوحدة السكنية وجعلها (٧٥%) مساواة بالفئات المجتمعية المشمولة بالتخفيض للمجمعات المشيدة من قبل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة / دائرة الاسكان، بتوزيعها وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها لهذه الفئات في مجمع ميسان السكني المنفذ من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والمجمعات السكنية الثلاثة الخاصة بالمهجرين المنفذة في محافظات (النجف الاشرف ، البصرة ، كركوك) ، والتنازل وشطب الدبون الحكومية ، استناداً الى احكام المادة

(٤٦) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠ .

- في اطار خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ووثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية وفي نشاط السكن فقد وضعت عدة أهداف تتضمن انشاء (٧٠٠) الف وحدة سكنية في كافة المحافظات عدا إقليم كردستان من خلال اعتماد التشريعات الملانمة وتشجيع المصارف غير الحكومية على تمويل المشاريع الاسكانية او تأمين (١٠٠) وحدة سكنية لتعويض الوحدات التي تعرضت للدمار جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية وتأمين عودة العوائل النازحة الى مناطقها الاصلية وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وتوفير الخدمات.

- تعمل الحكومة العراقية من خلال رؤية العراق للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بالعمل على المدى القصير على انجاز المشاريع المتوقفة وتذليل الصعوبات والالتزام بالمخططات الاساسية للمدن ووضع حد لتجاوزات الحاصلة ، والعمل على توفير ٥٠% من التمويل العقاري من استثمارات القطاع الخاص لتغطية العجز السكني ، وتحسين بيئة السكن عبر الاهتمام بالخدمات البلدية وتوفير خدمات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي ، وانهاء السكن العشوائي وتحسين البنية التحتية في تلك المناطق وإعادة تخطيطها ودمجها بباقي أجزاء النسيج الحضري في المدن التي تقع فيها.

- أصدر صندوق الاعمار والاسكان قرار برفع القرض الخاص بالصندوق وفقاً لقانون رقم (٣٢ لسنة ٢٠١١) الى (٦٠) مليون ، وان جميع المبالغ الصادرة عن الصندوق تكون بدون فائدة ، الا ان هناك تحميلات ادارية تصل نسبتها الى ٢% تؤخذ لمدة (١٥) سنة وهو مبلغ ثابت وبموجب القانون فإن جميع الفئات مشمولة بالقرض ابتداءً من عمر ١٨-٦٥ سنة ، ووصل عدد المقترضين الى (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف مقترض ، بواقع بناء (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف وحدة سكنية والقرض يشمل جميع العراقيين بدون اى اعتبارات تمسنية

- تخضع القدرة على تحمل التكاليف الخاصة بالسكن لطبيعة ونوع القدرة المالية للأشخاص ولا تتضمن أية آليات تمييزية بخصوص طبيعة السكن اللائق أو تقديم الخدمات بالسكن كأجور السكن أو الضرائب أو اجراءات التقاضي.

- وضع الدستور العراقي المبادئ الاساسية التي تحمي الحقوق والحريات وحق ممارستها ، حيث نصت المادة (١٨/خامساً) على (لامتحن الجنسية العراقية لأغراض سياسة التوطن السكاني المخل بالتركيبية السكانية في العراق) وهذا ما أكدته المادة (٢٣/ثالثاً/ب) والتي نصت على (يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني) وفيما عدا ذلك فللعراقي الحق في السكن داخل وخارج العراق حيث نصت المادة (٤٤/أولاً)(للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه).
- لم تتضمن القوانين العراقية وأيضاً السياسات والاجراءات المتخذة من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات التي تخضع لرقابة وأشراف الحكومة أية اجراءات أو ممارسات تتضمن أليات عمل تمييزية فيما يتعلق بالحق في السكن بالنسبة للعراقيين ، سواء من ناحية التمييز في السكن وعدم التمتع بحق السكن أو الحصول على الاراضي السكنية وعدم وجود أية حالات تمييزية بسبب الاعاقة أو كبر السن أو غيرها.
- قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة عليا لتوزيع الاراضي السكنية برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية وزير الاعمار والاسكان نائباً لرئيس اللجنة وعضوية الامين العام لمجلس الوزراء ورئيس سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات ومدير عام عقارات الدولة في وزارة المالية ومدير عام المساحة العسكرية في وزارة الدفاع ومدير عام الاراضي الزراعية في وزارة الزراعة ومدير عام دائرة التسجيل العقاري في وزارة العدل وممثل عن مكتب رئيس الوزراء ، تتولى تهيئة الاراضي الزراعية اللازمة لتخصيص القطع السكنية للمسجلين من المواطنين ، ودراسة توسيع الحدود البلدية وما يتطلبه من استملاك وتعديل استعمال الاراضي وتغيير جنسها.

Call for input – Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context

-The Iraqi constitution laid down the basic principles that protect rights and freedoms of individuals and the right to exercise them both, and this is clearly stipulated in some articles of the Iraqi Constitution as article (18-fifth) provided that (Iraqi citizenship shall not be granted for the purpose of the policy of population settlement that disrupts the demographic composition of Iraq) , article (23/third/B) provided that (Ownership of property for the purposes of demographic change is prohibited and article (44/first) provided that (Each Iraqi has freedom of movement , travel and residence inside and outside Iraq.

-The Iraqi laws , as well as policies and procedures taken by the governmental agencies and institutions that are subject to government control and supervision , do not include any procedures or practices that contain discriminatory work mechanisms with regard to the right to adequate housing for Iraqis , whether in terms of discrimination in housing and the lack of enjoyment of the right to adequate housing or access to residential lands as well as the absence of any discriminatory cases due to disability , old age or others.

-The Council of Ministers decided to form a Supreme Committee responsible for the distribution of residential lands , headed by the Prime Minister , with the membership of the Minister of Construction and Housing as a vice-chairman of the committee , the membership of the Secretary General of the Council of Ministers , the head of the Secretariat of the Supreme Authority for Coordination between governments , the Director General of the State real state in the Ministry of Finance , the Director General of Military Survey in the Ministry of Defense and the Director General of Agricultural Lands in the Ministry of Agriculture and the Director General of the Real Estate Registration Department in the Ministry of Justice and a representative of the Prime Minister`s office , the committee undertakes the responsibilities of the preparation of the required agricultural lands in order to allocate residential lands to registered citizens , studying the extend of municipal boundaries which required land acquisition , amendment of the use of land and

-The Council of Ministers decided to form a team headed by the Minister of Construction , Housing , Municipalities and public works with the membership of each of (the Minister of education , the Mayor of Baghdad , the chairman of the National Investment Commission , the Chairman of the Council of Advisors , the Governor of the concerned governorate , the Head of the Legal Department in the General Secretariat of the Council of Ministers , the Director General of the regional development Department in the Ministry of planning .The team is responsible is responsible for planning , working and supervising the establishment of new cities in a vibrant and livable environments , including the lands surrounding the Baghdad Airport and appropriate lands in all governorates also achieving a balance between supporting housing projects for low-income families and encouraging the private sector and investors to participate in the establishment of these cities , providing and raising the quality of the services provided to these cities ,in addition to applying competitive economic systems , international quality regulations and standards that are appropriate to the local environment during the process of implementation , also setting mechanisms , controls and standards for land distribution and investment in these cities , facilitating procedures for granting investment licenses , proposing financing models , raising the level of government services and governance of all forms of procedures for these cities , and provide it with the required efficiency.

-The Council of Ministers decided on 27/12/2022 to own residential plots of land and houses in the complexes of Khansur (AlTamim) , Dokri (Hattin), Burk (Yarmouk) and Kohbel (Al-andalus) in the north district/Singar district , and Tal Al-Qasab (Al-Baath)in Al-Kairouan district /Singar district , the complexes of Tal Aziz (Al-Qahtaniyah) , Siba Shaykhdari (Al-Jazeera Complex) and Karzark (Al-Adnaniya) Al-Qahtaniyah district / Al-Ba`aj district to its occupants from Yazidis.

-On 2023 ,the Council of Ministers decided to approve recommendation (5/h) of the record of the session (17) of the National Council for Private Housing except for widows ,divorcees and persons with special needs exclusively covered by paragraph (2/A) from Council of Ministers Decision No .(13) of (2020) on the reduction of (20 %) of the housing unit price and make it (75%) equal to the community groups covered by the reduction of the compounds constructed by the Ministry of Reconstruction ,Housing ,Municipalities and Public Works /Housing Service , by distribution in accordance with the conditions and regulations of these

categories At the Misan Housing Complex implemented by Ministry of Immigration and Displaced Persons ,the three displaced persons housing complexes implemented in the governorates of (Al-Najaf Al-Ashraf ,Basra ,Kirkuk) , waiver and cancellation of government debts ,based on the provisions of the article (46) of the amended Federal Financial Administration Law No .(6) of 2019 and Council Ministers Decision No .(28) of 2020 .

-Within the framework of the National Development Plan (2018_2022) and the General Framework Document of the National Plan for Reconstruction and Development of the Governorates affected by terrorist and war operations . In housing activity ,several objectives have been set including the establishment of (700) thousand housing unit in all governorates except “ Kurdistan Province “ by adopting appropriate legislation and encouraging non-governmental banks to finance housing projects or insure 100 housing unit to compensate for units destroyed by terrorist and military operations and to ensure the return of displaced families to their areas of origin ,encourage investments in this sector and provide services .

-The Iraqi Government is working through Iraq's vision for sustainable development 2030 by working in the short term to complete the interrupted projects, overcome the difficulties, adhere to the basic plans of cities and put an end to the violations. working on provide 50% of real estate finance from private sector investments to cover the housing deficit, improving the housing environment through attention to municipal services ,the provision of safe drinking water ,sanitation services , the termination ,restructuring ,reintegration of random housing and infrastructure in those areas with the rest of the urban fabric in the cities in which they are located .

- The Reconstruction and Housing Fund issued the decision to raise the Fund's loan in accordance with Law No .(32) for the year (2011) to (60) millions and all amounts issued by the fund are of no interest , but there are administrative loads of up to 2% taken for a period of (15) years (it's a fixed amount ,which is required by law). All categories are covered by the loan from the age of 18 – 65 years. The number of borrowers reaches (200,000) borrowers with (200,000) built unit. The loan includes all Iraqi's without any discriminatory considerations.

Housing affordability is governed by the nature and type of people's financial capacity and does not include any discriminatory mechanisms regarding the nature of adequate housing or the provision of housing services such as housing wages, taxes or litigations procedures

Please accept the assurance of our highest consideration.